



مِنظَمَةُ الصِّحَّةِ العَالَمِيَّةِ

قَرَار

RESOLUTION

EM/RC47/R.7

ش م/ل إ47/ق - 7

اللجنة الإقليمية
لشرق المتوسط

4 تشرين الأول/أكتوبر 2000

الدورة السابعة والأربعون

البند 11 (أ) من جدول الأعمال

آثار اتفاقات "الغات" ومنظمة التجارة العالمية على الصحة بوجه عام

اللجنة الإقليمية،

بعد أن ناقشت الورقة التقنية حول آثار اتفاقات "الغات" ومنظمة التجارة العالمية على الصحة بوجه عام⁽¹⁾،

وإذ تستذكر قرار اللجنة الإقليمية ش م/ل إ45/ق - 10 حول نفس الموضوع، والدعوة إلى إجراء مزيد من الدراسات على الصعيد الوطني، والإقليمي، والعالمي حول ما يمكن أن يترتب على اتفاقات منظمة التجارة العالمية من أثر على القطاع الصحي،

وإذ تلاحظ الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإعداد دراسات مناسبة لحماية مصالح الصحة العمومية أثناء تنفيذ اتفاقات تلك المنظمة،

وإذ تقدّر الجهود التي يبذلها المكتب الإقليمي من أجل إجراء هذه الدراسات، وتقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء، وعرض ورقات حول مواقفها في ما يتعلق بالصحة والتجارة في المؤتمرات الدولية،

وإذ تعرب عن عميق قلقها إزاء ما يمكن أن يترتب على اتفاقات منظمة التجارة العالمية من أثر سلبي على القطاع الصحي،

(1) الوثيقة ش م/ل إ47/6.

وإذ تؤكد على كون الصحة حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وعلى ضرورة أن لا يؤدي تطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية إلى عرقلة حصول الجميع بعدالة على الخدمات الصحية الأساسية أو عرقلة التنمية التكنولوجية،

وإذ تؤكد بقوة على ضرورة تحقيق التوازن بين حقوق المريض وحقوق صاحب براءة اختراع الدواء،

1. تحث الدول الأعضاء على ما يلي:

1.1 اتخاذ التدابير الضرورية لترجمة مواد اتفاقات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية إلى خطط عملية للتعاون الجاد؛

2.1 ضمان مشاركة ممثلي القطاع الصحي في الاجتماعات والمفاوضات المتعلقة بتطبيق وتنقيح اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛

3.1 إنشاء هيئات وطنية تُمثل فيها كافة القطاعات ذات العلاقة لدراسة أثر اتفاقات منظمة التجارة العالمية على مختلف القطاعات، ولاسيما القطاع الصحي، وإعداد الدراسات والإسهامات اللازمة في المفاوضات المقبلة؛

4.1 اتخاذ تدابير عاجلة لتنقيح التشريعات الوطنية بما يتفق مع الالتزامات الفطرية باتفاقات منظمة التجارة العالمية، أخذة في الاعتبار مصالحها الوطنية، مع حماية الموارد الوطنية، ولاسيما الثروة النباتية الوطنية؛

2. **تطلب إلى المدير الإقليمي مواصلة دعم الدول الأعضاء في ما تبذله من جهود لصياغة الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛**

3. **تطلب إلى المدير العامة ما يلي:**

1.3 تقوية التعاون مع الدول الأعضاء، وضمان قيام المنظمة بدور فاعل في حماية مصالح القطاع الصحي، وفي عرض وجهات نظر الدول الأعضاء، ولاسيما الدول النامية منها، في ما تعقده منظمة التجارة العالمية من اجتماعات ومفاوضات في المستقبل؛

2.3 مواصلة الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية للتفاوض حول الأسعار التفضيلية للأدوية الأساسية الجديدة والتكنولوجيات الحديثة؛

3.3 السعي إلى تمثيل منظمة الصحة العالمية في المجلس الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.